الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة

(اقتراح نموذج للمؤسسات المتوسطة والصغيرة للحد من هذه الظاهرة)

د. شنوف شعيب

مدير مخبر بحث مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

البريد الالكتروني: Chennouf.net@voila.fr C-chennouf@umbb.dz

ملخص

نهدف من خلال هذه الورقة إلى معالجة مشكلة البطالة، بحيث تم التطرق إلى أهم سياسات الحكومة المتعلقة بتشخيص هذه الظاهرة الاقتصادية خلال الفترة 2005 و2010، ومن خلال ذلك يمكن القول أن هذه السياسات عجزت عن تحقيق الأهداف المسطرة على اعتبار أن مشكلة البطالة مازلت مستمرة.

وبناءا على عناصر هذه الورقة البحثية تم اقتراح مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي للحد من ظاهرة البطالة

الكلمات المفتاح: البطالة، التنمية، الفقر، الجزائر، الاستثمار، الذهنيات، الفساد

Abstract

In this paper we want to treat the problem of the employment, so we will take different Algerian government politics about whom to consults this economical problem during the period from 2005 to 2010, and the most important result we came to is that the different Algerian government politics didn't succeed because it didn't realize the different goals.

We proposed from this paper the creation of micro company in each family in the social market economy context to diminish this economic phenomenon

تمهيد:

عموما يمكن القول أن المجتمعات العربية تشهد معوقات اجتماعية واقتصادية وثقافية أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة، ومن أبرزها سوء التخطيط على المستوى الوطني، وعدم توافق مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى ضعف الشعور بقيمة العمل، وفشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الأداء الاقتصادي، وعدم قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، وتراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل في مؤسسات الدولة والمرافق العامة، وانسحابها تدريجيا من ميدان الإنتاج، رغم حجم المبالغ الضخمة التي ضختها الدولة الجزائرية بهدف الاستثمار والتنمية.

بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري الذي يعم العديد من مؤسسات الدولة، وكذلك بيروقراطية التوظيف سواء في قطاع الوظيفة العمومية أو التوظيف في القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع النفطي.

فالبطالة الاقتصادية مصدرها البطالة الفكرية و التخلف الذهني و بطالة العقول فكل شيء ينتظر الإنجاز عندنا، و لذلك لابد من استثمار السواعد و العقول و الساعات و الدقائق وكل شيء من التراب لتحقيق الحركية الاقتصادية و الاستثمار المالي لا يعتبر إلا قضية تضاف إلى الاستثمار الاجتماعي.

لكن حل مشكلة البطالة ليس مسؤولية جهة واحدة وإنما مسؤولية المجتمع كله وإذا كانت الحكومة قدمت مجموعة من البرامج لمواجهة وإدارة الأزمة المشكلة فانه يمكن ملاحظة أن إدارة الحكومة الجزائرية لأزمة البطالة يتسم بالحلول الانتقائية الوقتية للتخفيف من حدة الأزمة والتعامل مع عوارضها وليس مع أصل المشكلة, ومن ثم فإن حلول الحكومة لهذه الأزمة لا تتسم بالطبيعة الاقتصادية ولا الإستراتيجية.

لذلك يجب أن نفكر باتجاه آخر بعيد عن التعامل المباشر مع مشكلة البطالة من منظور جزئي معزول عن باقي المؤثرات الاقتصادية الأخرى، والنظر إليها كمتغير كلّي يتبادل التأثير سلبا وإيجابا مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى وطنيّة كانت أو دوليّة، و ينبغي إعادة التفكير في حل المشاكل الاقتصادية من منظور هيكلي شمولي يتم التعامل من خلاله مع متغيرات البطالة لكافة عوامل الإنتاج.

أولا- مشكلة الدراسة و الدراسات السابقة

1- مشكلة الدراسة :

ما هو الحجم الحقيقي لهذه المشكلة؟ وماه ي آثارها الاجتماعية والاقتصادية؟ وما هي طبيعة العلاقة بين البطالة والجريمة وظاهرة الحراقة ؟ خاصة بعدما تزايدت في الآونة الأخيرة ظاهرتي الجريمة والحرقة بكل صورها في المجتمع الجزائري وملأت صفحات الصحف لدرجة تخصص بعض المجلات والبرامج في عرض وتحليل الصور المختلفة التي تحدث يوميا للجريمة وكيف يتسنى لنا الخروج من هذه الدوامة؟ وهل الحلول التي طرحتها الحكومة الجزائرية كافية ؟

ما هي المفاهيم الأساسية البطالة و مختلف أنواعها، و ما هي مؤشرات البطالة ومسبباتها، وما هي الخصائص والسمات المميزة للسكان والقوى العاملة، وانعكاساتها على البطالة بين الشباب، و ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة، ومبررات الاهتمام بها في الوقت الراهن؟ ومدى مساهمتها في الإنتاج الصناعي، واستقطاب العمالة من الشباب؟ما هي أسباب البطالة و هل تشكل تهديدات على المجتمع؟ هل فشلت إستراتيجية الحكومة في معالجة البطالة؟ وما هو الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة؟ هل تعتبر الدولة الطرف الرئيسي الوحيد في معالجة البطالة ؟ ما هو دور كل من القطاع الخاص والنقابات، الجامعات ومراكز التكوين المهني في معالجة ظاهرة البطالة؟ كيف يمكن تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ؟ وأخيرا هل معالجة البطالة مرتبطة بمكافحة الفساد؟

2 - أهداف وأهمية الدراسة :

من الثابت بعد لكل دراسة وبحث أنّ مشكلة تعاملنا في المستقبل مع مشكلة العلاقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة من جهة و مشكلة البطالة من جهة ثانية، ليست مشكلة معلومات ناقصة، فقد تراكم كم ضخم من المعلومات، ولا هي مشكلة تنبؤات مستقبلية مشكوك فيها، فقد وجدت العديد من الدراسات السابقة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية توظيف حصيلة المعلومات المتراكمة والدراسات المستقبلية، من أجل التوصُّل إلى مخططات بعيدة المدى، ولخدمة سياسات التنمية وتحقيق الحركية الاقتصادية المطلوبة.

3- الدراسات السابقة :

3- 1 دراسة حايف شيراز و بركان دليلة بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر، دراسة خاصة لولاية بسكرة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة نوفمبر 2011، تناولت الدراسة مشكلة البطالة في الجزائر والجهود المبذولة لمعالجتها، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر، و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة دراسة حالة ولاية بسكرة، و تناولت الدراسة من خلال ذلك أسباب البطالة في الجزائر والتي تم حصرها في الأسباب الآتية:إخفاق خطط التنمية الاقتصادية، تداعيات تطبيق سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية، إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي، بطء وتيرة النمو الاقتصادي، تسريح أصحاب العقود المؤقتة،ضعف المحفزات، الانعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة

كما تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى بعض العوامل المساعدة على تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر: منها ارتفاع عدد الشباب حاملي الشهادات المطالبين بالعمل.، عدم توافق الدفعات المتخرجة من المؤسسات التعليمية والجامعات مع متطلبات سوق العمل، عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف، ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات في تقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل، عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل، ضعف المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع مستجدات المحيط،ترجيح النشاط التجاري على حساب الاستثمار المنتج المُولّد لمناصب الشغل، ضعف روح المبادرة المقاولاتية لاسيما عند الشباب،العامل الاجتماعي والثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور،ضعف التنسيق ما بين القطاعات،ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق النائية. كما تم تناول الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر من طرف الحكومة الجزائرية.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية التي تسمح بتقديم المشورة والتوجيه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف رفع قدراتها في تنفيذ مشاريع الشباب المختلفة.

لكن تبقى الدراسة نظرية و لم تقترح الكيفية المثلى لمعالجة ظاهرة البطالة و كيفية الحد منها

3- 2 دراسة عبد الرزاق حميدي و عبد القادر عوينان بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة، مع الإشارة لبعض التجارب العالمية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة نوفمبر 2011، انطلقت الدراسة من مشكلة أساسية تتمثل في كيف يمكن تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف حدة مشكلة البطالة بالاستفادة من بعض التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال؟

و من خلال ذلك تم تناول العناصر الأساسية الآتية:الإطار النظري للبطالة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التشغيل،تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة بالاستفادة من بعض التجارب العالمية

كم تم اقتراح في هذه الدراسة جملة من الآليات لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة بالجزائر

ومن أهم هذه التدابير نذكر: تأهيل الموارد البشرية،تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية، تأهيل النظام القانوني والتشريعي

،تأهيل النظام الجبائي،إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تأهيل المحيط الإداري بكل مكوناته، تشكيل خطوط منتوجات-علاقات، صياغة الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة

و خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات منها: ضرورة تسطير إستراتيجية واضحة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشاركة الجامعة ومراكز البحث العلمي وكل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد هذه الإستراتيجية، الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير هذا القطاع على أن لا يتم نسخ التجربة كلية لأن ذلك سيكون دون نفع يذكر نظرا لاختلاف المؤهلات البشرية والمادية والمالية والثقافية.

و تبقى هذه الدراسة نظرية مثل سابقاتها و لم تقترح الكيفية المثلى لمعالجة ظاهرة البطالة و كيفية الحد منها

3- 3 **دراسة** شهلة قدري و حليمة السعدية قريشي بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة نوفمبر 2011،

انطلقت الدراسة من مشكلة أساسية تتمثل في ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التخفيف من حدة البطالة ؟ سيتم التركيز على العناصر الآتية:أسباب البطالة في الجزائر،معطيات

إحصائية حول البطالة في الجزائر،الإجراءات الجديدة المتخذة للتقليل من حدة البطالة في الجزائر وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج و التوصيات يمكن ذكر بعضها مثل التركيز على برامج تنموية و تأهيلية مخصصة للمؤسسات المصغرة كونها تمثل غالبية القطاع في الجزائر، تشجيع خلق المؤسسات المتوسطة للمساهمة في توفير فرص العمل بنسبة أكبر،خلق روابط و علاقات اتصال بين الجامعات ومراكز التكوين والمؤسسات الاقتصادية بما يضمن توجيه أصحاب الشهادات إلى سوق العمل،إزالة العقبات البيروقراطية و تقديم المساعدات التحفيزية لإنشاء مناصب الشغل.

3- 3 دراسة السعيد بريبش،مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التمنية الاقتصادية والاجتماعية، مقال منشور بجملة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، سنة 2007

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور و مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية

3- 4 دراسة منظمة العمل العربي دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة، بيروت سنة 2009

تناولت هذه الدراسة جملة من الأوراق البحثية أهمها:

- دراسة حرب بيان بعنوان تشغيل الشباب العربي في زمن الأزمة
- حسين انعكاسات الأزمة العالمية على البطالة والتشغيل في البلدان العربية الديماسى دراسة
- دراسة إيهاب مقابلة دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة

4 - مساهمة الدراسة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية وبعض التساولات المطروحة،بالإضافة إلى الإجابة عن سؤال يتمثل في: ماذا يميز هذه الدراسة عن سابقاتها من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من زوايا متعددة.

ثانيا- الإطار النظري العام للدراسة

1- البطالة أسباب و تهديدات :

1-1- البطالة الاقتصادية :

تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم. وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، قدّرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين 15 و 20%. وكان تقرير منظمة العمل الدولية أقر أن متوسط نسبة البطالة في العالم

وصل إلى 6.2%، بينما بلغت النسبة في العالم العربي في السنة نفسها 12.2%، وتتزايد سنويا بمعدل 3%، ووصل عدد العاطلين عن العمل في البلاد العربية سنة 2010 إلى 25 مليون عاطل، وما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، هو أن 60% تقريبا من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين، وحوالي 30 مليون في السداسي الأول لسنة 2012

ووصفت منظمة العمل العربية، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بالأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع، وأنه في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء، ويجب على الاقتصاديات العربية ضخ نحو 70 مليار دولار، ورفع معدل نموها الاقتصادي من 3% إلى 7%، واستحداث ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنويا، حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة، ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، بالإضافة إلى جزء من العاطلين. (01)

يرى المراقبون أن المجتمعات العربية عموما تشهد معوقات اجتماعية واقتصادية وثقافية إلى تفاقم ظاهرة البطالة، ومن أبرزها، سوء التخطيط على المستوى الوطني، وعدم توجيه التنمية تؤدي والاستثمار إلى المجالات المناسبة؛ وعدم توافق خريجي مؤسسات التعليم مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى ضعف الشعور بقيمة العمل، وفشل برامج التنمية في الاهتمام بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الأداء الاقتصادي، وعدم قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، وتراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل في مؤسسات الدولة والمرافق العامة، وانسحابها تدريجيا من ميدان الإنتاج،بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري الذي يعم العديد من مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى بيروقراطية التوظيف سواء في قطاع الوظيفة العمومية أو التوظيف في القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع النفطي.

فالبطالة الاقتصادية مصدرها البطالة الفكرية و التخلف الذهني و بطالة العقول فكل شيء ينتظر الإنجاز عندنا و لذلك لابد من استثمار السواعد و العقول و الساعات و الدقائق وكل شيء من التراب لتحقيق الحركية الاقتصادية و الاستثمار المالي لا يعتبر إلا قضية تضاف إلى الاستثمار الاجتماعي. فالجزائر تواجه حاليا الاختيار بين اقتصاد المنفعة واقتصاد الحاجة،وبالتالي تتحدد وظيفة المجتمع الاجتماعية من هذا الاختيار، بالإضافة إلى فكرة الزهد وعامل الزمن.

فالمذهب القائم على أساس المنفعة وهو المذهب التجاري الذي يضع قانون العرض والطلب أساس التوازن، يتنافس مع المذهب القائم على أساس فكرة الحاجة والذي يضع الإنتاج و الاستهلاك أساس التوازن الاقتصادي والاقتصاد القائم على أساس فكرة الحاجة هو الذي يقرر صورة فرض الحق في أن يحصل كل فرد على الخبز اليومي وعليه يكون العمل واجبا يوميا عليه، هذا الاتجاه هو الذي يمكن أن تسير عليه الجزائر.

2- البطالة الفكرية و القصور في الاجتهاد السبب الأساسي في البطالة الاقتصادية :

إن القصور في التصور وفي التفكير هو الذي جعل اختيارنا بين المناهج الموجودة محدودا وهذا ناتج عن طبيعة موقفنا من الأشياء، بحيث نتيجة صعوبات نشأت من موقفنا من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها، نجد أن الفرد الجزائري استسلم للتقاليد و العادات وظل في المجال النظري مقلدا لأفكار غيره، ضيق على نفسه

مجال اجتهاده باهتمامه بالاختيار بين المناهج الموجودة وفي كل منها حاول تركيب روح على جسم غريب يرفضها وترفضه، كما حدث بالنسبة للنخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي عندنا، بحيث حاولت الوقوف موقف اختيار وتفضيل بين مادية ماركس وليبرالية أدم سميث، وهذا الاختيار يقف أمام مشكلات لا يجد لها حلا إلا على حساب مبادئه،فإذا اتجه إلى الاشتراكية اصطدم بالتعارض بين المادية و المبادئ الأخلاقية، بالإضافة إلى مشكلة تحديد الملكية و إلغائها. وإذا مال إلى الرأسمالية يصطدم بإباحيتها وعدم ارتباط القيم الاقتصادية فيها بالأخلاقية وبشروطها الفنية التي تقود إلى الربا، خاصة في إطار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق قروض من البنوك ، وهذا ما أدى إلى عزوف العديد من الشباب البطال إلى اللجوء إلى طلب هذه القروض من البنوك بفوائد بسيطة ومركبة.

2-1- الأسس الحضارية للتطور الاقتصادي:

كما يستبدل الثوب القديم تستبدل الأمم الأفكار التي انحطت بسببها وبذلك تتجسد الحركية الاقتصادية بتغير الإنسان نفسه وخصوصا عندما يدرك معنى جديد لوجوده في الكون باعتبار الإنسان هو محور الحضارة ، وعليه فأي تفكير في مشكلة الإنسان هو في الأساس تفكير في مشكلة الحضارة وأي تفكير في مشكلة الحضارة[03]، هو في الأساس تفكير في مشكلة الثقافة و أي تفكير في مشكلة الثقافة،هو في الأساس تفكير في مشكلة التربية،وأي تفكير في مشكلة التربية هو تفكير في مشكلة المنهج، وأي فراغ لا تملاه أفكارنا ينتظر أفكار معادية لنا.

هذه السلسلة من الأفكار تحقق لنا استقلالية في مجال الأفكار و بالتالي الاستقلال الاقتصادي، فالتغيرات التي تحدث في عالم الاقتصاد في جوهرها تغيرات حضارية تعتري القيم و الأذواق في منعطفات التاريخ وهي لا تؤثر في عالم الاقتصاد فقط، بل تؤثر في محتوى النفوس.

إن الاقتصاد مهما كانت نوعيته المذهبية فهو تجسيد للحضارة وهذا التجسيد الوظيفي يحمل للحضارة جانبين جانب معنوي هو إرادة تحرك المجتمع نحو تجديد مهماته وجانب مادي هو إمكان يضع تحت تصرف المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بهذه المهمات، فإذا توفرت الإرادة يمكن إيجاد الإمكان الحضاري، بينما فقدان الإرادة في نشاط أي مجتمع يؤدي إلى تجميد إمكانه مهما كان حجمه المادي. ولو تدبر أهل الاختصاص في الميدان الاقتصادي وتعمقوا في البحث عن جذور الاقتصاد، لتوصلوا إلى أن الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنوك و تشيد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشيد الإنسان و إنشاء سلوكه الجديد أمام حل كل المشكلات ومواجهة التحديات في إطار نوع من التعايش.

ولو عدنا إلى عالم الاقتصاد فإننا نجد عالم الكميات وعالم الأرقام يأتي في المرتبة الأولى وتأتى قبله الإرادة الحضارية، تدخل الكميات والأرقام عندما تنطلق عملية الانجاز ويتطلب انجازها إشراف، تنظيم، ورقابة بقدر ما يكتمل الإمكان ولا يكتمل النهوض الاقتصادي إلا إذا كان هناك عامل نفسي يجسد الإرادة الحضارية والإمكان الحضاري.

2-2- علاقة المال بالعمل ودورهما في التنمية :

وإذا ما أردنا البحث عن العلاقة بين المال العمل السائدة اليوم نجد أن هذه العلاقة هي مصدر المشاكل الاقتصادية والعائق الكبير أمام الخطط التنموية، فربط قضية العمل بقضية المال أصبحت تشكل عائقا أمام القيام بمشاريع استثمارية، لأن العمل مقيد بشروط مالية، فالمال مهيمن على تسخير العمل ولم تتغير هذه الشروط إلا فيما يخص ملكية رأس المال، ولم نحاول البحث عن دور المال الأساسي، هذه العلاقات كانت ولا زالت منذ ظهور اقتصاد التبادل، أصبح من الضروري البحث عن وسيلة لتسيير عملية التبادل و تقرر اختيار الذهب والفضة ونشأ المال ليقوم بدورين، فالدور الأول يتفرع عن عملية التوزيع بل عن عملية الإنتاج بحيث كان المنتج يقوم بعملية توفير أو تخزين جزء من عمله لمواجهة الحاجة المستقبلية الطارئة، ومهما كان سواء الذهب أو الفضة كان وسيلة لاختزان العمل أي أصبح المال مخزنا تماما كما تخزن الكهرباء، فيما يسمى بالمخدرات وهذا الجزء المخزن هو فائض العمل للحاجيات الضرورية.[03]

2-3-الاستثمار الاجتماعي كشرط أساسي للإقلاع الاقتصادي :

إننا نربط في أذهاننا و مشروعاتنا قضية العمل بالمال، بحيث أصبح العمل مقيد بشروط مالية لا ينطلق بدونها، مما يجعل صاحب رأس المال متحكما في صاحب العمل، و أصبحت خطط التنمية لدينا لا تنفذ إلا على شروط الرأسمالية، ونجاح المشروعات في الدول العربية ليست مرتبطة ومشروطة فقط بحجج المال الذي تقدمه الدول المتقدمة بقدر ما هو مشروط بتحويله إلى وسيلة عمل بين الأيدي التي تحركها إرادة بقاء كما حدث في ألمانيا، الصين واليابان.[04]

فالقضية إذن عندنا ليست قضية إمكان مالي وإنما قضية تعبئة للطاقة الاجتماعية تحركها إرادة حضارية، لأن الإمكان الاجتماعي هو الذي يحد مصير الشعوب و الدول يمكن ملاحظة أن التنمية في عندنا تعثرت لأنها رسمت خطط التنمية على أساس الاستثمار المالي، بينما تقدمت الصين مثلا اقتصاديا لأنها طبقت مبدأ الاعتماد على الذات أي الاستثمار الاجتماعي،هذا الاستثمار الاجتماعي يمكن أن يعوض النقص في الاستثمار المالي في البلدان الناشئة وهذا ما نجده في تجربة الصين بحيث استثمرت 16% من الناتج الوطني الخام واعتمدت على الاستثمار الاجتماعي لتعويض الاستثمار المالي وجعلها في ذلك تجربة رائدة في كيفية توظيف الإنسان، التراب والزمن،كما يمكن أن نستفيد من هذه التجربة درسا تربويا لأن الإنسان الذي يمارس العمل المشترك يدرك من خلاله ما يتحقق على يده في المزرعة والمجتمع.

والمجتمع الجزائري لا يمكنه تغيير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطط اقتصادية تتفق مع أبعاده النفسية، ويمكن أن تحقق النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، بوصفه الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الحركية الاقتصادية وخطط التنمية، بالإضافة أنه يجب علينا في المجال الاقتصادي أن تكون أفكارنا متطابقة مع واقعنا ولا يكفي أن نتكلم عن الاستثمار الاجتماعي وفي البرامج الاستثمارية نعتمد على الاستثمار المالي.[05]

يجب أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار لأنه هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل[06]، فخصائص اليد العاملة في الجزائر مثلا تتميز بالنسبية العالية للشباب 65 بالمائة تقريبا وارتفاع نسبة التمدرس، هذه الميزات على المستوى العام تؤثر على الموارد البشرية في المؤسسات والقطاعات الاقتصادية عامة[07]، ولذلك يجب الاهتمام بالعامل وقيمة الثقافية في المؤسسة وفي محيط العمل عموما.

2-4- الإرادة الحضارية ودورها في تقليص البطالة :

عندما نتكلم عن اقتصاد الحاجة نفرق بين نوعين من الحاجة حاجة يغطيها المال وحاجة تغطيها إرادة حضارية، كالإرادة التي فرضت الزكاة للفقير و المسكين وابن السبيل، وأنه إذا تم التوزيع وفقا للإرادة الحضارية دون اعتبار الإمكان المالي تكون الدينامكية الاقتصادية في صورة مسلمتين، **لقمة العيش حق لكل فم والعمل واجب على كل ساعد**، فالمسلمة الأولى أن تكون التزاما اجتماعيا وغاية أخلاقية تقرها إرادة حضارية في مبدأ كيفية توظيف أموال الزكاة في تقليص من حدة البطالة ومحاربة الفقر، والثانية ضرورة يفرضها استمرار التفاعل بين الإنتاج والاستهلاك، ولكي يتم التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك على أساس المسلمتين لا بد من توفر كل الشروط النفسية والتقنية الضرورية لعملية الانطلاق الاقتصادي، فالقضية في الجزائر ليست قصورا في الإمكان وإنما قصور في التصور و في التصرف والسياسة والتخطيط.

2-5- نظرية مالتوس في الميزان :

إن التجربة التي خاضتها الصين باسم الوثبة إلى الأمام، وباستعمال الرجل الصيني والاعتماد على الذات، رغم عدد السكان الموجود في هذا البلد لأن منحى التنمية يضع تلقائيا علقة بين زيادة السكان وحجم الاستثمار وهي علاقة عكسية أي إذا زادت نسبة السكان قلة نسبة الاستثمار، هذا هو منطق الأرقام، كما أنها القاعدة المتبعة في التخطيط الكلاسيكي فالصين عندما قامت بسياسة تحديد النسل فلم يكن ذلك مخالفا للغة الأرقام، بيد أن الصين سرعان ما تراجعت عن هذه السياسة واعتمدت سياسة حرية النسل[08]، لأن الصينيين أدركوا طريقة أخرى للاستثمار هذا هو جوهر تحليل نقد نظرية مالتوس في تحديد النسل، فالتجربة الصينية طرحت المشكلة في صيغتها الكلاسيكية،والتي تقر بأنه يجب تخفيض نسبة زيادة نسبة السكان، حتى نرفع من نسبة الاستثمار،ولكن الصين في تجربتها أثبتت أن منحنى التنمية بأنه في زيادة في تلك الفترة التي تسمى الوثبة إلى الأمام، مع إعطاء الحرية التامة للنسل.

طرحت العديد من التساؤلات حول مدى صحة النظرية العامة لتحديد النسل، بحيث نرى أن الصين حاولت تعويض الأثر السلبي لعامل زيادة السكان في مخطط الاستثمار، كما أن هذه التجربة تدل على وجود صورتان للاستثمار، ففي الأولى كان العمل نتيجة أولى للاستثمار في صورة عدد الوظائف التي خلقها الاستثمار،وفي الصورة الثانية فالاستثمار نفسه نتيجة للعمل ومن هذا نجد أن الأسلوبين في الاستثمار مختلفان جذريا من حيث مبدأ التخطيط ومن حيث النتائج، فالصورة الأولى تقوم عل أساس المال، والصورة الثانية

للاستثمار يعتمد على الطاقة الاجتماعية. فالاستثمار الأول يفتقد للوسائل المطلوبة عندنا، ولذلك كانت الجزائر تلجأ إلى رؤوس الأموال الأجنبية مرفقة بشروطها السياسية والاجتماعية ومشاكل لا حل لها.

فالمجتمع الذي يريد التنمية بطريقة الاستثمار المالي لا يستفيد إلا بجزء من اليد العاملة فعلا، وبالتالي يتحمل المجتمع الأفواه التي تأكل ولا تعمل، وبالتالي يعمل بطالة لها أثر مزدوج أولها الأفواه التي تأكل بدون عمل يذكر، هذه الطبقة التي تأخذ من المجتمع ولا تعطيه نتيجة للاستثمار المالي(09)، بالإضافة إلى هجرة العمل المتوقع وهو هجرة اليد العاملة المعطلة إلى الخارج ويمكن أن تكون هذه اليد العامة ذات كفاءات،وبالتالي يصبح من نتائج الاستثمار المالي هو تصدير ثروت العمل أو قوة العمل بالمجان للخارج، هذا الأسباب التي تؤدي تحديد النسل.

أما المجتمعات والبلدان التي ترسم خطط التنمية عن طريق الصورة الثانية للاستثمار، عن طريق مبدأ تعمل جميع السواعد حتى يتسنى لكل الأفواه الأكل، فهذه البلدان لا تجد نفسها مضطرة لتحديد النسل، وإذا ما عدنا إلى التجربة الصينية فإننا نجد أنه من المفيد زيادة النسل بقدر يتناسب مع إمكانية كل بلد من حيث الرقعة الجغرافية وغنى ترابها.

إن المبدأ الذي يعتمد عليه الاستثمار الاجتماعي يجب أن تعمل سائر السواعد لكي يتسنى لجميع الأفواه الأكل، صاغته المدرسة الماركسية "من كل حسب عمله، لكل حسب حاجته " هذا المبدأ الذي تضعه المدرسة الماركسية عند ظهور المجتمع الشيوعي الذي يلي المجتمع الاشتراكي، لكن هذا المبدأ يبقى مجرد أشياء نظرية في المجتمعات الناشئة لأنها مازالت بعيدة عن الوعي الاقتصادي والعمل بمبدأ رأس المال الاجتماعي.

هذا التوجيه لرأس المال يمكن أن يلازمه توجيه العمل باعتباره الركن الأعظم في العملية الإنتاجية بحيث نجد العمل هو الذي يحدد مصير الأشياء في الإطار الاجتماعي،وذلك عن طريق العمل المنظم وتقسيم العمل وبتوجيه العمل في مرحلة التكوين الاجتماعي بمعنى سير الجهود الجماعية في اتجاه واحد بما في ذلك جهد التاجر وصاحب الحرفة والفلاح وجهود الدول في إطار المراقبة والتخطيط الشامل،وذلك من أجل تغيير وضع الإنسان عندنا،وخلق بيئة جديدة له بحيث تنطلق هذه العملية من الإنسان ذاته باعتباره هو الذي يقوم بالعمل و باستخدام رأس المال وبتوجيه ثقافة الفرد، نعني بذلك الوعي الاقتصادي في هذا الإطار يمكن أن يشتق العمل معناه.

هذا التوجيه لرأس المال يمكن أن يلازمه توجيه العمل باعتباره الركن الأعظم في العملية الإنتاجية بحيث نجد العمل هو الذي يحدد مصير الأشياء في الإطار الاجتماعي،وذلك عن طريق العمل المنظم وتقسيم العمل وبتوجيه العمل في مرحلة التكوين الاجتماعي، بمعنى سير الجهود الجماعية في اتجاه واحد بما في ذلك جهد التاجر وصاحب الحرفة والفلاح، وجهود الدول في إطار المراقبة والتخطيط الشامل،وذلك من أجل تغيير وضع الإنسان عندنا،وخلق بيئة جديدة له بحيث تنطلق هذه العملية من الإنسان ذاته باعتباره هو الذي يقوم بالعمل و باستخدام رأس المال وبتوجيه ثقافة الفرد نعني بذلك الوعي الاقتصادي في هذا الإطار يمكن أن يشتق العمل معناه.

إن القضية كانت ولازالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع يمكنه من خلال ذلك استعمال إمكانياته الذهنية و الجسمية وبصورة عامة تجعل كل فرد فيه ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله لإنجاح أي مخطط اقتصادي مبني على سؤالين أساسيين لماذا نخطط ؟ وكيف...؟

كما أن الحركية الاقتصادية ليست هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي عام، ولن يحقق الاقتصاد فعاليته الكاملة إلا في إطار الشروط التي توفرها له تجربة اجتماعية معينة.إن مأساة العامل الجزائري نابعة من موقفه من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها وعجزه عن ربط و إعادة بناء شبكة في العلاقات التي تفسخت من جراء التناحر والفتن و التفكك الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي، وفي بحثه عن الفيروس الذي يشبه فيروس المرض القاتل الموجود داخل العقول وفي وسط البرنامج، يجب أن ندرك حقيقة الاقتصاد بأنه ليس فقط علما نتعلمه أو منحنيات بيانية و أرقام نتلاعب بها لأغراض ديماغوجية، ولكنه قبل كل وعيا واستعدادا فكريا وسلوكيا أو بكلمة واحدة ثقافة، إن الاقتصاد ليس خارجا عن ذات الإنسان، بل هو جزء من جوهره وذاته، انه النتيجة الأساسية الأولى للظاهرة الاجتماعية و الآلية التشاركية و الترابطية و هو الصيغة النهائية الكاملة لعملية تداخل العلاقات الإنسانية لحظة التبادل بين البشر بهدف ضمان مصلحة كل فرد وللمحافظة على مصلحة الجميع، انه تراكيب ذهنية قبل أن تكون مسألة مواد أولية أو مال أو تكنولوجيا أو حصص في السوق،لأنه كان الاعتقاد سائدا، أن الإقلاع الاقتصادي ما هو إلا مسالة أموال ومخططات وتعاون دولي متجاهلين أن التراكيب الذهنية لهؤلاء و المعادلات الاجتماعية لؤلئك التي لم تكن على الدوام قابلة للتبادل وان الأفلئر و الذهنيات ليست من طبيعتها الحياد كما هو الشأن بالنسبة لعوامل الإنتاج ذات الجوهر المادي البحت كرؤوس الأموال و المواد الأولية و العتاد

إن الشيء الذي يمنع وسيحول دائما دون تقدمنا هو بالتحديد عدم التوافق بين التراكيب الذهنية التي يحملها كل طرف عندنا، وبين بنى اقتصادية لن تكون فعالة ومنتجة إلا إذا توفر كل واحد على قيمة الحس المشترك و أدرك انه عنصر داخل حركية جماعية مثله في ذلك كمثل عازف داخل جوق موسيقي.إن إهمال علماء الاقتصاد ورجال السياسة لمدلول مفهوم المعادلة الاجتماعية الخاصة بكل شعب في ظروف معينة قد أدى إلى الورطة و إضاعة الوقت و الاستدانة وتفويت فرص تاريخية خلال العقود الأخيرة.

3- خطورة المنظمة العالمية للتجارة في زيادة البطالة عن طريق الحد من الخدمات العمومية :

إن أخطر اتفاق للمنظمة العالمية للتجارة هو الاتفاق العام حول تجارة الخدمات الذي يشكل تهديدا مطلقا للأفراد. ذلك أن الهدف الأساسي من هذا الاتفاق يتمثل في خوصصة جميع الخدمات العمومية وبوثيرة سريعة.يشمل هذا الاتفاق مجموع الأنشطة، أي تدمير جميع الخدمات الموجودة أو القابلة للوجود، مثل قطاع الصحة، تعليم، ماء، كهرباء، تكنولوجيا الاتصال، النقل، البيئة، السياحة، الثقافة، الطاقة، الرياضة، المالية، السكن. إن الاتفاق العام لتجارة الخدمات يهدد كل القطاعات العمومية، باستثناء تلك التي تقدم في إطار ممارسة السلطة الحكومية بدون أن تنبني على قاعدة تجارية ولا أن تخضع للمنافسة. بتعبير آخر أن الاتفاق العام لتجارة الخدمات يخص المرافق العمومية، وبهذا المنطق فإن كل شيء خاضع للتسليع ما عدا الأمن مثل الشرطة، الجيش، العدالة، البنك المركزي والحالة المدنية.

ففي قمة الدوحة بقطر عام 2001، تمكن الاتحاد الأوروبي من فرض ما يعرف ب لوائح الطلب ولوائح العرض، فأصبح بإمكان كل بلد عضو أن يقدم لأي بلد آخر لائحة الخدمات التي تود أن يخضعها هذا البلد أو ذاك للتحرير التجاري، وفي نفس الوقت تعرض هي لائحة الخدمات التي تلتزم بإخضاعها للتحرير التجاري أي الخوصصة،وأصبح هذا الإجراء إجباريا منذ قمة المنظمة العالمية للتجارة بهونكونغ.وبالتالي فإن هذه المنظمة العالمية للتجارة تهدف إلى تدمير الخدمات العمومية أينما وجدت ووضع حد لإمكانية خلقها حيث لا توجد.[10]

لذلك ينبغي العمل على ما يلي:

- لاهتمام بقطاع الفلاحة باعتباره قطاع هام و محوري في معالجة مشكل البطالة؛
- تأهيل قطاع الصناعية، الذي يتأثر بالانفتاح، خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- وضع إستراتيجية واضحة لقطاع الخدمات للمساهمة في معالة البطالة؛
- ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأهيل إنتاجنا الوطني و جعله قادرا على منافسة الإنتاج العالمي.

4- الآثار السلبية و التهديدات:

يذهب بعض الباحثين إلى أن هناك آثارا خطيرة للبطالة على مستوى الفرد والمجتمع، فالفرد قد يصاب بأمراض نفسية عديدة، ويمكن أن يلجأ إلى تعاطي المخدرات هروبا من الواقع المؤلم، وانتشار الجرائم، وضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده،ومؤخرا زيادة ظاهرة مايسمى بالحراقة، فضلا عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً، ومن ثم أصبحت البطالة بركان غضب يهدد المجتمع لأنها تركزت في أحزمة الفقر من العشوائيات والمناطق الشعبية والفقيرة والريف وهي مناطق أصبحت مصدرا للعديد من المظاهر والصور المختلفة للجريمة. وأخطر تهديد هو هجرة الأدمغة وبالتالي تفريغ البلاد من النخبة.[11]

فللبطالة لها أثارها الاجتماعية السلبية إذ إن العاطلين في مصر مثلوا 78 % من مرتكبي جرائم هتك العرض و67.2% من مرتكبي جرائم سرقة السيارات و55.9% من مرتكبي جرائم سرقة المتاجرة و57.5% من مرتكبي جرائم سرقة المنازل و40.2% من مرتكبي جرائم النشل و90% من مرتكبي جرائم القتل و40% من مرتكبي جرائم تهريب المخدرات و35% من مرتكبي جرائم العنف و65% من إجمالي الجرائم سنويا في يرتكبها عاطلون هذه الدراسة ناقوس خطر ندقه تحذيرا من هذه القنبلة الاجتماعية الموقوتة والتي ساهمت وفق أحدث الدراسات في زيادة حدة مشكلات التطرف الديني والإرهاب[12]، كما أنها أدت إلي تزايد عدد حالات الانتحار خاصة في الفترة الأخيرة في الجزائر، ولقد ترك أحدهم رسالة كتب فيها "رسالة عاطل منتحر قال فيها لقد ضاقت بي الدنيا أراها أمامي كثقب الإبرة لونها أسود قاتم، لم أعد قادرا علي التفكير أو حتىكيفية الوصول إليه شبح البطالة يطاردني في كل مكان أرى أمامي المستقبل مظلما 17 عاما سنوات تعليمي هل اقضي مثلها بحثا عن فرصة عمل.. متى أعيش ولمن و بماذا و لماذا.. التساؤلات قتلتني لذلك قررت أن أتخلص من حياتي".[13]

5- البطالة مشكلة اجتماعية خطيرة، نتائج وحلول:

5-1- هل فشلت إستراتيجية الحكومة في معالجة البطالة؟

حل مشكلة البطالة ليس مسؤولية جهة واحدة وإنما مسئولية المجتمع كله وإذا كانت الحكومة قدمت مجموعة من البرامج لمواجهة وإدارة الأزمة المشكلة فانه يلاحظ الآتي علي إدارة الحكومة لهذه الأزمة.يمكن ملاحظة أن إدارة الحكومة الجزائرية لأزمة البطالة يتسم بالحلول الانتقائية الوقتية للتخفيف من حدة الأزمة والتعامل مع عوارضها وليس مع أصل المشكلة، ومن ثم فإن حلول الحكومة لهذه الأزمة لا تتسم بالطبيعة الاقتصادية ولا الإستراتيجية.

كما قدمت الحكومة مجموعة برامج غير متكاملة وغير مخططة وأغلبها فشل في كل هذه الأزمة وإنما أدي إلي تفاقمها ومن هذه البرامج برنامج عقود ما قبل التشغيل المهين لخريجي الجامعات لأنه لا يؤدي إلى البطالة الفكرية،وه ذا ما يؤدي إلى هجرة هؤلاء إلى الخارج وبالتالي تصدير قوة العمل إلى الخارج بالمجان.

أما برامج التدريب المختلفة التي قدمتها الحكومة لإعادة تأهيل الشباب وإكسابهم خبرات عملية مختلفة من خلال مراكز التكوين المهني، فإنها تواجه مشكلة افتقاد الهيئات القائمة علي التدريب لخطط تدريب حقيقية والعجز عن اكتساب الشباب مهارات حقيقية يتطلبها سوق العمل.

ومن بين المجهودات التي بذلتها الحكومة الجزائرية في مجال التشغيل،يمكن الإشارة إلى جملة من البرامج منها:

- برامج خاصة بتشغيل الشباب كانت المبادرة سنة 1989، وهي موجهة لفئة الشباب ما بين 16 و27 سنة؛
- وضع جهاز لدمج البطالين و العمال المسرحون بسبب برنامج التعديل الهيكلي، بداية في سنة 1992. يهدف هذا الإجراء إلى توفير دخل للطبقة الاجتماعية التي هي بدون عمل؛
- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1995، يهدف إلى تقديم تعويض لأولئك المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سنة 1996، وتهدف إلى تحسين الصيغة التي تسمح للشباب بالاندماج في الميدان المهني، وأوكل لها دور مساعدة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة على خلق مؤسساتهم الخاصة؛
- اعتماد فكرة إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وكذا العمال الذين تعرضوا للتسريح، ووضع حيز التطبيق عمليا سنة 1997، ويموله الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وتسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

- تبني برنامج خاص بالتشغيل سنة 1998 سميت بعقود ما قبل التشغيل إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، مهمتها تدعيم أصحاب المبادرات الفردية ومساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص؛
- كما قدمت الحكومة في سنة 2008 برامج جديدة لمعالجة مشكلة البطالة،بحيث وضعت جهاز يتكفل بالبطالين ولمختلف الشرائح،وهذا البرنامج يمتد لمدة ثلاثة سنوات. وذلك من خلال إنشاء جهاز دعم الإدماج المهني بموجب المرسوم التنفيذي 08-126 مؤرخ في 19 أفريل 2008، يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة، حيث يتم بواسطة عقود عمل محددة مدتها لا تتجاوز 6 أشهر كحد أقصى. إلى جانب تدابير أخرى تحث على البحث عن التكوين المؤهل.
- كما دعمت الحكومة في سنة 2011 برامج جديدة للقضاء على البطالة عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،لكن هل تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق الأهداف المسطرة ؟

5-2 - الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة :

وصل معدل البطالة إلى 10 بالمائة سنة 2011 وهي نفس النسبة لسنة 2010 حسب تقرير المكتب الدولي للعمل، كما تمثل 8.1 بالمائة نسبة بطالة للرجال و 19.1 نسبة بطالة النساء، كما يبلغ معدل البطالة للذين لا يحوزون على أي شهادة نسبة 7.3 بالمائة، أما نسبة البطالة لدي حرجي الجامعات تبلغ 21.4 بالمئة، ومنذ سنة 2006 سجلنا انخفاضا ملحوظ في معدل البطالة في الجزائر بحيث بلغ نسبة 12.3 % في 2006 مقابل 15.3 % متواسط السنوات الماضية وهو ما يمثل 1.24 مليون عاطل من أصل فئة ناشطة تبلغ حوالي 10 ملايين حسب ما جاء عن الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، علما أن هذا المعدل كان قد بلغ نسبة 17.7 % سنة 2004 و 30 % سنة 2000 حسب الإحصائيات الرسمية.

وجاء في آخر المعطيات الصادرة عن ديوان الإحصاء الجزائري أن البطالة تمس المرأة أكثر من الرجل، حيث تمثل المرأة نسبة 20 % من مجموع طلبات العمل و 16.9% من مجموع الأشخاص العاملين، وأن أكثر من 62 % من العاطلين عن العمل يقطنون بالمناطق الحضرية مقابل 37 %في المناطق الريفية في الوقت الذي تمثل فئة الأقل من 30 سنة نسبة .70%.[14]

يجب أن نفكر باتجاه آخر بعيد عن التعامل المباشر مع مشكلة البطالة من منظور جزئي معزول عن باقي المؤثرات الاقتصادية الأخرى، والنظر إليها كمتغير كلّي يتبادل التأثير سلباً وإيجاباً مع المجاميع الاقتصادية الأخرى وطنيّة كانت أو دوليّة. ولذلك ينبغي إلى إعادة التفكير في حل المشاكل الاقتصادية من منظور هيكلي شمولي يتم التعامل من خلاله مع متغيرات البطالة لكافة عوامل الإنتاج الوطني بما فيها رأس المال والأرض المخصصة للنشاطات الاقتصادية.

ولتوضيح الفكرة أقول إن الاقتصاديين في المجتمعات المتقدمة التي تعتمد نظام السوق يربطون كافة المتغيرات الاقتصادية بمتغير رئيسي هو الإجمالي الحقيقي للناتج الوطني.

والسبب الرئيسيهو أنه يقاس بأسعار سنة معينة -إجمالي الناتج الوطني الحقيقي = كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين في فترة زمنيّة معيّنة مضروبة بأسعار سنة الأساس المختارة- وهو بهذا يختلف عن إجمالي الناتج الوطني الاسمي الذي يقاس بأسعار السوق الجارية التي تعكس تضخم الأسعار إن كان الاقتصاد يعاني من تضخم، أما القياس بأسعار سنة الأساس فالهدف منه تحييد هذا الأثر في قياس النمو، ولذلك حينما نجد زيادة في الناتج الوطني الحقيقي من عام لآخر فهذا يعني أن النمو تم من خلال زيادة الكميات لا من خلال زيادة الأسعار ولذلك يمكن أن نقول إن ذاك الاقتصاد قد نما نمواً حقيقياً معدله كذا. وبالنظر في علاقة المتغيرات الاقتصادية بالإجمالي الحقيقي للناتج الوطني نجد أنّ بعضها مرافق لحركة هذا الناتج وبعضها معاكس وبعضها محايد، ومن أمثلة المتغيرات المرافقة نجد معدّل التضخم فهو يتحرك صعودا وهبوطا مع حركة الناتج أثناء الدورات والتقلبات الاقتصادية، ومن أمثلة المتغيرات المحايدة نجد الاستثمار فهو في الغالب يخضع لقرارات لا تتأثر كثيراً بالدورة الاقتصادية للناتج صعوداً أو هبوطاً، ويتبقى لدينا مثال على المتغيرات المعاكسة لحركة الناتج أو الدورة الاقتصادية، ومن أهم الأمثلة على هذا النوع من المتغيرات نجد معدّل البطالة فهو يتناقص وقد يتلاشى في حالة الانتعاش والصعود ويتزايد وقد يتفاقم في حالة الهبوط والكساد، ولكن لماذا يحدث هذا في دول السوق الصناعية المتقدمة ولا يحدث في البلدان الناشئة.[15]

لأن الإجمالي الحقيقي للناتج الوطني في دول النفط الناشئة لا يعكس نمواً حقيقياً ناتجاً عن زيادة كمّية في السلع والخدمات كمخرجات لنشاطات اقتصادية منتجة، ولكنه يعكس نمواً وهميّا ناتجاً عن بيع كميّات أكبر من النفط الخام في أسواق النفط العالمية. ولذلك عندما يضع الخبراء في دول الأوبك، وهم في معظمهم من الأجانب، خططاً لمكافحة البطالة لا يحققون نجاحاً لعدّة أسباب من أهمها أن العلاقة الهيكلية بين البطالة والإجمالي الحقيقي للناتج الوطني ليست كما هو الحال في بلادهم، فقد يتزايد الناتج ولا تنخفض معدّلات البطالة لأن الزيادة في الناتج تكون في العادة من زيادة كميات البترول المباعة وبالتالي لا تؤثر بزيادة الطلب على سوق العمل، فقطاع البترول في الجزائر مثلاً لا يوظّف سوى 120 ألف أي أقل من 1% من إجمالي القوّة العاملة في البلاد ربما لأنه قطاع يعتمد في الأساس على تكثيف رأس المال في معادلته الإنتاجية، أما العمالة التي يتطلبها فهي متقدّمة وقد لا تتوفر في العمالة التي تعاني حالياً من البطالة في البلاد. إذاً كيف يمكن التعامل مع مشكلة البطالة في بلادنا؟ يقسّم الاقتصاديون البطالة إلى بطالة عابرة ناتجة عن تغيير نسبة من العاملين لوظائفهم أو مواقع عملهم وهي في العادة محدودة ومؤقتة، وهناك بطالة هيكلية تنتج من إلغاء بعض الوظائف وإحداث أخرى وعن تغير متطلبات بعض الوظائف إضافة إلى مدى شدّة أو ضعف المنافسة مع اليد العاملة الأجنبية، أما النوع الثالث من البطالة فهو البطالة الدوريّة وهي تلك البطالة التي تتبع الدورات الاقتصادية في صعودها وهبوطها. وقد درج الاقتصاديون الغربيون على اعتبار الاقتصاد في حالة توظيف كامل عندما تتلاشى البطالة الدورية رغم وجود البطالة الجزئية التي تشكل مع البطالة الهيكلية ما يعرف بالمعدّل الطبيعي للبطالة الذي يكون موجوداً في العادة حتى في حالة التوظيف الكامل.

ولكن هذا لا ينطبق أيضاً على دول الأوبك بما فيها الجزائر لسبب رئيسي هام هو أنه بخلاف الدول المتقدّمة التي تعاني من البطالة الدورية فإن البطالة التيتوجد لدينا هي بطالة هيكلية تستلزم لعلاجها التعامل معها من منظور هيكلي. وهذا يتطلب منّا إعادة تعريف الناتج الوطني الحقيقي، وهذا بدوره يتطلب إعادة

تصنيف القطاعات الاقتصادية، فوفق الإحصاءات والمعلومات يتكون الاقتصاد الجزائري من قطاع نفطي ويوظف أقل من 1% من إجمالي القوّة العاملة في البلاد المقدرة بحوالي9969000[16]. من جهة أخرى أشارت الإحصاءات إلى ظاهرة تخص الفئة الناشطة في التشغيل الذاتي عن طريق خلق مؤسسات ذاتية واستثمارات خاصة. في حين لا يمثل العمال الأجراء المثبتون في مناصبهم إلا نسبة 32.7 %حسب ذات المصدر. إضافة إلى كون أكثر من 53% من الفئة الناشطة متمركزة في قطاع الإدارة العامة والتجارة والخدمات مقابل 18 % و14%و 14.2% في القطاعات الزراعية والصناعية.[17]

3-5 توزيع اليد العاملة في الوظيف العمومي: [18]

حسب آخر حصيلة أعدتها المديرية العامة للوظيفة العمومية فقد بلغ عدد العمال في الوظيفة العمومية لسنة 2010، مليون و719 ألف و251 مستخدم، منهم مليون و417 ألف و564 موظف دائم، أي ما يعادل 82,9 بالمائة من مجموع المستخدمين، موظفين دائمين. و301 ألف و687 عامل متعاقد، أي ما يعادل 1,17 بالمائة متعاقدين. مقابل مليون و660 ألف و116 عامل سنة 2009، ومليون و603 ألف و994 عامل سنة 2008، أي أنه تم سنة 2010 استحداث 591 ألف و135 منصب عمل جديد، مقابل 56122 موظف جديد سنة 2009 بينهم متعاقدون ودائمون.

ويتوزع الموظفون حسب معيار العمر بمعدل 319,781 عامل، تقل أعمارهم عن 30 سنة، وهم يمثلون 18,6 بالمائة من التعداد العام، 706,612 عامل. أما الفئة التي تتراوح أعمارها بين 30 إلى غاية 40 سنة فيقدر عددها بـ488,267 عامل، أي 41,1 بالمائة، تليها الفئة التي تتراوح أعمارها بين 41 و50 سنة، وعددهم 140,979 عامل، ويمثلون 28,4 بالمائة من التعداد العام، أما الفئة التي تتراوح أعمارها بين 51 إلى 55 سنة، فيقدر عددهم بـ 51,578 عون، ويمثلون 8,2 بالمائة، تليها الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 56 إلى 59 سنة، وعددهم 51 ألف و578 عامل، ويمثلون 3 بالمائة، وأخيرا فئة الشيوخ وهي الفئة التي تزيد أعمارها عن 60 سنة، أي أنهم تجاوزوا سن التقاعد لكنهم احتفظوا بمناصبهم بصيغة التعاقد، وعددهم 12,035 عامل، أي 0,7 بالمائة من التعداد العام، بعد أن كان عددهم يقدر بـ 12229 عامل سنة 2009، و11141 عامل سنة 2008 .

وتضم وزارتي الداخلية والجماعات المحلية و التربية الوطنية 62 بالمائة من مجموع المستخدمين الذي يعادل مليون و200 ألف عامل، منها 532 ألف و207 عامل في قطاع التربية الوطنية، أي 30,1 بالمائة، و527 ألف و10 في قطاع الداخلية والجماعات المحلية، التي تضم الشرطة والبلديات، والحماية المدنية، بمعدل 9,30 بالمائة.

بينما يتوزع باقي المستخدمين وعددهم 700 ألف موظف على القطاعات الباقية، وتتمثل في الصحة العمومية بـ 208 ألف 410 عون، والتعليم العالي بـ 116 ألف و84 عون، والمالية بـ 67 ألف و931 عون، التكوين والتعليم المهنيين بـ 44 ألف و310 عون، العدل بـ 36 ألف و593 عون، وقطاعات أخرى بـ 186 ألف و706 عون .

ويتوزع 258 ألف و274 من مستخدمي الوظيف العمومي في الإدارات المركزية أي المقرات الرئيسية والإدارات الكبرى للدولة، وهو ما يعادل 14,8 بالمائة من مجموع المستخدمين، مقابل 830 ألف و488 في المصالح غير الممركزة، أي ما يعادل 49,3 بالمائة من مجموع المستخدمين، و213 ألف و141 في الإدارة البلدية، وهو ما يعادل 12,1 بالمائة، و341 ألف و476 في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإدارية، ما يعادل 19,5 بالمائة، وأخيرا 72 ألف و889 مستخدم في المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي أي الثقافي والمهني أي ما يعادل 4,3 بالمائة.

ويتوزع تعداد الوظيفة العمومية بحسب مستويات التأهيل، بمعدل361 ألف و220 مصنفين في سلم الوظيف العمومي في الصنف 12 فما أكثر، ويطلق عليهم في قانون الوظيف العمومي أعوان التأطير، ويمثلون 20,7 بالمائة، و589,632 مصنفين ما بين 7 إلى 11 في سلم الوظيف العمومي، ويطلق عليهم أعوان التحكم، ويمثلون 44,9 بالمائة من مجموع الموظفين، في حين أن 768399 مصنفين في الصنف 6 فما أدنى ويطلق عليهم بأعوان التنفيذ، ويمثلون الأغلبية الساحقة من مستخدمي الوظيف، بنسبة 44,9 بالمائة من التعداد العام

ويبلغ تعداد العنصر النسوي في الوظيفة العمومية، 508 ألف و989 موظفة، أي تقريبا 600 ألف موظفة، وهو ما يعادل 29,6 بالمائة من التعداد الإجمالي، بينهن 445 ألف و990 موظفة دائمة، بنسبة 89,2 بالمائة من التعداد العام، و62 ألف و908 متعاقدة، بنسبة 10,8 بالمائة من التعداد العام .

ويتمركز العنصر النسوي حسب قطاعات النشاط بالدرجة الأولى في قطاع التربية الوطنية، بـ 220 ألف و664، أي أن ما يعادل 43,8 بالمائة من مستخدمي التربية الوطنية هن نساء، بالإضافة إلى 93 ألف و122 موظفة في قطاع الصحة العمومية، ما يعادل 18 بالمائة من التعداد العام، و63 ألف و165 موظفة في قطاع الداخلية والجماعات المحلية بـ 12,6 بالمائة، ثم 38 ألف و592 موظفة في قطاع التعليم العالي بـ 7 بالمائة، تليها المالية بـ3,7 بالمائة، والتكوين المهني بـ2,8 بالمائة، وأخيرا قطاعات أخرى متفرقة بـ11,5 بالمائة.

6 - الدولة ليست الطرف الرئيسي الوحيد في معالجة البطالة :

يجب أن نخرج من هذه النظرة التبسيطية إلى العوامل التي تحرك النمو لندخل في حيز التحليل و العمل الجاد الأطراف الأخرى في المجتمع غير الجهاز المركزي للدولة و التي لا تقل مسؤولياتها عن مسؤولية الدولة في معالجة البطالة فلهذه الأطراف دور امهما و يمكن تسميتها بأركان التغيير (Agents of change)، و هي المؤسسات التربوية من جامعات و معاهد متخصصة و مؤسسات القطاع الخاص، من شركات و منظمات جماعية و هيئات مهنية و نقابية و الهيئات المحلية الولائية و البلدية بالإضافة إلى النقابات العمالية و الفلاحية و أطراف التغيير هذه أن لم تلعب دورها في آليات التنمية بشكل نشط و مبادر (Pro-Active)، بما فيه دورها في التأثير على الأجهزة المركزية للدولة من أجل تغيير السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الإجمالية (Macro-policies)، فان الإخفاق التنموي هو شبه حتمي ذلك أن عملية التنمية، خاصة فهوم التنمية المتواصلة المستدامة هي عملية معقدة متعددة الأطراف و الجوانب و هي مسؤولية جماعية تحتم على جميع أركان التغيير أن يساهم كل منها على قدم المساواة في النشاط و العمل و المبادرة من أجل معالجة ظاهرة البطالة[19]

6-1 على مستوى القطاع الخاص والنقابات :

أما فيما يتعلق بدور القطاع الخاص في حل هذه المشكلة المستفحلة فإنه من واجب الحكومة مواجهة هذا الأمر من خلال أولا تدعيم وتعزيز التوجه للقطاع الخاص الإنتاجي الذي يستوعب العديد من فرص العمل, وثانيا دعم عمليات التدريب وإعادة التأهيل للمساهمة في توفير فرص إنتاجية أمام الشباب, وثالثا وضع قواعد صارمة لعدم استغلال القطاع الخاص للعمالة ووقف عمليات الفصل التعسفي لإيجاد حالة من الأمان في وظيفة القطاع الخاص.وتجدر الإشارة كذلك إلى الديناميكية الناقصة لمنظمات أرباب العمل، أكانت الغرف التجارية والصناعية أو النقابات المهنية والقطاعية، بما فيها النقابات الفلاحية، فهذه المنظمات تلعب دوراً ريادياً في اقتصاديات الدول المتقدمة بطرحها تصورات مستقبلية لتطور القطاعات الإنتاجية المختلفة

6-2 على مستوى الجامعات ومراكز التكوين المهني :

فالواقع أن المجتمع الذي لا ينتج أفكاره الخاصة الموجهة لا يمكنه أن يصنع إنتاجه الاستهلاكي و لا أدواته الخاصة بالتجهيز، إن العملية الاقتصادية ليست مجرد أموال و خبرة و تنظيم بل هي قبل ذلك ترتبط بأجهزة نفسية في المعادلة الشخصية لدى الفرد الذي يفكر في الخطط وهو الذي ينفذها وهذه المعادلة كما يرى مالك بن نبي ليست من المعطيات البسيطة التي تجدها تلقائيا في الجهاز الميكانيكي الذي نشتريه و لكنها شيئا يكتسب جنبا إلى جنب مع تكوين الفرد و ثقافته هذا الجانب التربوية الذي تنقص الجزائر.

لماذا كيف ومتى التكوين؟

توجد مداخل عديدة للتكوين يمكن إجمالها في ثالثة مخارج كما يلي: [20]

- التكوين حسب الطلب الاجتماعي- هنا الجميع يجب أن يكون له منصب بيداغوجي دون مراعاة البطالة؛
- التكوين حسب سوق العمل و القوى العاملة – هنا يمكن الحد من البطالة بالنسبة لخريجي الجامعات؛
- التكوين حسب التكلفة والعائد.

أ- التكوين حسب الطلب الاجتماعي :

يعتمد على أقصى حد من التعليم لأكبر عدد من الأفراد وهو الشعار الذي يلخص فلسفة هذا المدخل،بيد أن هذا الشعار ليس سهل التطبيق خاصة مع محدودية الموارد.ويسعى هذا المدخل التخطيطي إلى مراعاة الاحتياجات الاجتماعية للتعليم **والسؤال الهام: كيف تستطيع جميع النظم التعليمية القيام بهذا الدور؟ خاصة إذا كانت الموارد محدودة ؟ هذا في نفس الوقت الذي تجب فيه المحافظة على جودة التعليم ؟**

- صعوبة تحقيق هذا الطلب المتزايد خاصة في التعليم العالي مع نقص مصادر التمويل وعدم كفايتها مما يقلل من كفاية هذا التعليم، وهذا المدخل يتطلب إمكانيات كبيرة لتوفير التعليم للجميع.

ب- التكوين حسب التكلفة والعائد :

أكدت بحوث ودراسات عديدة أن للتعليم عائدا اقتصاديا يفوق حجم الإنفاق عليه، وحاولت العديد من الدول تعرف دور التعليم في التنمية الاقتصادية من خلال التكوين حسب التكلفة والعائد، لكن المشكلة أن التفاوت في مستوى التعليم ربما لا يكون العامل الحاسم في التفاوت في قيمة العائد من التعليم، فهناك مستوى ذكاء الفرد ومستواه الاجتماعي والاقتصادي.... الخ.

بالنسبة التكلفة والعائد، فإنه يواجه بمشكلات تخص القياس وحساب معدل العائد، خاصة أن الفكرة الأساسية في قياس العائد تعتمد على أن الفروق بين مستويات التعليم تعكس تفاوتاً فى العائد بين المتعلمين.

وهناك أيضا مشكلة تتعلق بتكلفة " الفرصة البديلة " للطالب خلال سنوات الدراسة حيث أنها قد لا توضع في الاعتبار عند حساب العائد، كما أن حسابها ليس بالأمر الهين. كما أن نفقات التعليم مقابل العائد الاقتصادي، قد تسقط منها النفقات غير المباشرة، حيث تتحمل الأسرة جزءا من نفقات تعليم الأبناء

ج- التكوين حسب سوق العمل :

يهتم بتوفير القوى البشرية اللازمة لمواجهة احتياجات سوق العمل وقطاعات الإنتاج أي انه يربط بين التعليم وسوق العمل

- ويؤسس هذا المدخل على أساس مقابلة حجم الإنتاج في قطاع ما بعدد من القوى العاملة المؤهلة. ومن ثم يجب – عند تخطيط التعليم – الوضع في الاعتبار حاجات القطاعات المختلفة من القوى العاملة المؤهلة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وتقدر الاحتياجات التعليمية للتنمية الاقتصادية (سوق العمل) وفقا لهذا المدخل في ضوء المراحل الآتية:

- حصر الأوضاع السائدة في سنة الأساس (سنة بداية الخطة)؛
- التنبؤ بالاحتياجات من العمالة خلال سنوات الخطة؛
- تقويم العمالة بحسب المهمة والوظائف؛
- ترجمة الاحتياجات إلى الأهداف تعليمي.

نقد مدخل التكوين حسب سوق العمل :

هناك اعتراضات تواجه تخطيط التعليم وفقا لهذا المدخل من أهمها أن الأهداف الاقتصادية ليست الأهداف الوحيدة للتعليم فهناك أهداف اجتماعية وثقافية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تخطيط التعليم ومن هذه الاعتراضات أيضا أن هذا المدخل ربما يتضاءل إلى مجرد إقامة التوازن بين العرض والطلب من القوى العاملة

6-3- كيفية تقليص الفجوة بين النظرية والتطبيق :

يجب أن يكون هناك تواصل مباشر مع قطاعات التوظيف، وذلك بهدف معرفة متطلبات سوق العمل وتحقيقها من خلال الدراسة في الجامعة من أجل الوصول إلى أهداف معينة تتمثل في بحث الوظيفة عن الخرّيج وليس العكس.ولعل هذا ما يميز نظام لسانس – ماستر –دكتوراه في العالم

يجب أن نسعى لأن لا تتعدى نسبة اعتماد الطالب على الأساتذة 30 في المائة وذلك من خلال برنامج الوصول إلى مرحلة الإبداع،يجب إعادة النظر في المناهج الدراسية التي تعتمد على التلقين وعدم الابتكار والتعليم العشوائي دون النظر إلى حاجة سوق العمل،وتحسين نوعية التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة، والاهتمام بالجوانب التطبيقية والتدريبية والعمل الميداني،ومحاولة تطبيق أنماط تعليمية مستخدمة في بلدان العالم المتقدمة الأخرى أو تطوير استخدامها إن كانت مستخدمة، مثال ذلك دورات التعليم المستمر، والتعليم المفتوح، والتعليم عن بعد والتعليم التعاوني وهذا الأخير يستثمر دمج الدراسة والعمل.ومن الضروري ارتباط السياسة التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية.ويأتي ذلك بإتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات،مع مراعاة إمكانات البلد ونوعية البرامج التنموية المطلوبة.

تطوير التعليم يتطلب ضرورة وضع برامج خاصة لتطوير المؤسسات التعليمية، للربط والتدريب من جهة والعمل من جهة أخرى، بهدف مساعدة الشباب للحصول على فرصة عمل. والقطاع التربوي في الحقيقة هو قطاع محوري في المعادلة التنموية، وإذا بقي ساكناً، خاملاً، لا تتطور نفسه بشكل مستمر لكي يصبح أداة فعالة في المجتمع، فهو يصبح عبئاً مكلفاً على المجتمع لأن أعداداً واسعة ممن يتخرجون من المؤسسة الجامعية لا يجدون عملاً لائقاً يسمح لهم أن يساهموا في بناء مجتمعهم وتطويره. والحقيقة انه لا بدّ من إعادة النظر في أدوار وأهداف القطاع التربوي و الجامعي، فهذا القطاع لا يمكن أن تكون مهمته محصورة في تأمين حسن القراءة والكتابة وتوزيع شهادات جامعية أو تقنية من اختصاصات مختلفة، بل يجب أن يصبح القطاع التربوي والتعليمي و المهني ركناً أساسياً ومركزياً في آليات إطلاق التنمية.

والقطاع التربوي يقبل ظاهرتي البطالة والهجرة وكأنهما من الأمور الحتمية التي لا يمكن تجنبها، بينما يمكن أن تطرح قضية الفائدة الاجتماعية والاقتصادية للقطاع التربوي إذا لم يقم هذا القطاع بالدور الريادي في تأمين مستقبل القوى البشرية التي يعلّمها ويدرّبها. فالبطالة كما الهجرة هي نتيجة حالة تبذيرية ضخمة، إذ أن المجتمع لا يسترجع تكاليف هذا القطاع، وفي حال هجرة الأدمغة، فيكون النظام التربوي الجزائري هو الذي يموّل تكوين القدرة البشرية التي ستستفيد منها الأقطار الأجنبية المستقبلة للأدمغة الجزائرية بمعنى تصدير قوة العمل مجانا كما سبق الذكر.

وهنا يمكن اللجوء إلى الصيغة التعاقدية بين المؤسسات التربوية والقطاع الخاص أو القطاع العام للحصول على تمويل ضمن إطار متجدد يهدف بالدرجة الأولى إلى تدريب وتعليم الإنسان لكي يكون ذا فائدة مباشرة للمجتمع فور تخرجه من سنوات تعليمه خاصة مع اعتماد الجزائر لنظام LMD.

6-4- على مستوى الجماعات المحلية :

ويمكن للجهات المحلية أن تعمل بآلية التعاقد مع كل من مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات التربوية المقيمة في الإطار البلدي أو الولائي لتحقيق نهضة تنموية محلية. وفي هذا الخصوص لا بدّ لهيئات العمل المحلي المنتخبة وأجهزتها الإدارية، من أن تشرك كلاً من منظمات القطاع الخاص ومؤسساته الإنتاجية، وكذلك إدارة المؤسسات التربوية و المهنية المحلية بكافة أنواعها، للوصول إلى تكوين نظرة تنموية مستقبلية تراعي الظروف والمشاكل والإمكانيات المحلية وتحدد دور كل طرف من أطراف التغيير التنموي في تحريك الوضع وتحسينه.

7- الحلول الممكنة و السياسات المطلوبة

7-1- إنشاء بنوك التوظيف :

يُعد عدم وجود قاعدة معلوماتية وطنية للوظائف المطروحة والباحثين عنها أحد مغذيات أزمة البطالة، حيث يؤدي إلى غموض سوق العمل. ولا تستطيع الشركات الخاصة العاملة في مجال التوظيف ملء هذا الفراغ بسبب صغر حجمها، ومن هنا تبدو أهمية الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك وطنية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، يتم تحديثها يوميا، وتكون متاحة من خلال مواقع إنترنت متخصّصة أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل.

7-2- العمل للجميع، كل فم من حقه الأكل وكل ساعد واجب عليه العمل :

المشكلة الرئيسية هي أن حصة العمالة الجزائرية من فرص العمل الجديدة تعتبر محدودة. ويكمن السبب الأساسي وراء هذا الاختلال في توظيف العمالة الجزائرية إلى ظاهرة الإغراق في سوق العمل الجزائري بالعمالة الأجنبية. فعندما تتدفق عمالة أجنبية، كما يحدث حالياً، بأعداد كبيرة ويغلب عليها العمالة غير الماهرة إلى أسواق العمل بالمنطقة ومنها السوق الجزائرية فان ذلك سيؤدي لا محالة إلى وجود فجوة في شبكة الأجور بدرجة كبيرة كما يحدث في قطاع المحروقات وقطاع الاتصالات وما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية تلحق بالعمالة المحلية وتتمثل أوضح صورها في انتشار البطالة في أوساط العمالة الجزائرية الماهرة وغير الماهرة.

وعليه، فإننا نرى بأن أي معالجة جدَية لمشكلة البطالة تتطلب قيام الدولة باتخاذ إجراءات وسياسات على المستوى الاقتصادي والسياسي تهدف إلى تحقيق العمل للجميع، إضافة إلى إيجاد تحول حقيقي في الرؤى والمواقف للمجتمع الجزائري على المستوى المهني والتعليمي وحتى الاجتماعي. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى العمل على تحقيق ما يلي:

- حق تشكيل النقابات العماليّة في القطاعين الخاص والعام وفقا لمستويات العمل العربية والدولية وخاصة اتفاقيتي منظمتي العمل العربية والدولية بشأن حق التنظيم النقابي والمفاوضة، والعمل على

خلق حالة من الاستقرار في علاقات العمل والتوازن بين أطراف الإنتاج وتساهم في الإشراف على القطاعين العام والخاص فضلاً عن دورها في حماية مصالح العمال وتوفير الخدمات الأساسية لهم ودفعهم نحو المزيد من الإنتاجية والكفاءة والجودة.

- دعم برنامج وطني من أجل تمويل الأعمال الصغيرة التي ينشئها الشباب وحماية هذه المؤسسات من منافسة العمالة الأجنبية.
- ضبط سوق العمالة الأجنبية من خلال تحديد الوظائف التي لا يسمح لغير الجزائريين بشغلهاوالقضاء على مشكلة العمالة السائبة ووضع سياسة سكانية يكون أحد أهدافها تحديد الحد الأقصى للعمالة الأجنبية ونوعها خاصة في قطاع المحروقات.
- الشفافية الكاملة في الإفصاح عن بيانات البطالة وفئاتها المختلفة، وكذلك عن بيانات تراخيص العمل وعدد العمالة الأجنبية ونسبتهم في كل الشركات والمؤسسات العاملة في البلاد وأسماء الشركات المخالفة للنسب الموضوعة من قبل وزارة العمل والضمان الاجتماعي، وقيام مؤسسات تدقيق مستقلة بالتأكد من هذه الأرقام.

7-3- على مستوى خوصصة المؤسسات :

يوجد اتفاق عام بين المهتمين بالشأن الاقتصادي بأن أه م مميزات المرحلة الاقتصادية المقبلة تتمثل في تزايد الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي وكمصدر لتنويع مصادر الدخل الوطني في البلاد وكمساهم أساسي للتوظيف في سوق العمل الجزائري. ويبقى القول بأن تحقيق ذلك يمكن أن يتم من خلال التخصيص كآلية اقتصادية تعمل على زيادة مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية وتحويل القطاع الخاص إلى شريك فعلى مع الحكومة لإنجاز النهضة الاقتصادية المنشودة. وضمن هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أن نجاح عملية الخوصصة يستلزم عدم إلحاق الضرر بأطراف الإنتاج الأخرى وبشكل خاص العمال والمستهلكين. ولتحقيق ذلك، يستلزم الأخذ بالضوابط التالية قبل الشروع بعملية الخوصصة:

- التأكيد على دور الدولة الفعال في ظل تطبيق سياسة الخوصصة وذلك من خلال زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية، وحماية الفئات المتضررة من ذوي الدخل المحدود من آثار هذه الإصلاحات.
- ضرورة مساهمة النقابات العمالية في الشراكة السياسية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالخوصصة.
- وفي الوقت الذي نؤكد فيه أهمية الخوصصة إذا اقتضت الحاجة الاقتصادية والاجتماعية ذلك، فإننا نؤكد على عدم توافر الكثير من الضوابط في الوقت الراهن لنجاح وعدالة وشفافية عملية الخوصصة وحماية مصالح اليد العاملة الوطنية. كذلك نرى ضرورة ربط برامج الخوصصة بالحالة الاقتصادية في البلاد والمنطقة والعالم، فأمام حالات الانكماش والركود الاقتصادي وضعف الاستثمار فان الخوصصة قد تؤدي إلى تسريح للعمالة الوطنية في ظل غياب فرص العمل المقبولة، الأمر الذي ينبغي فيه وقف عملية الخوصصة في مراحل الانكماش الاقتصادي.

7-4- على مستوى الميزانية العامة للدولة :

نؤمن اليوم بأن خياراتنا ستحدد مستقبلنا، لذلك فإننا نطالب بالعمل على إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة للدولة والمجتمع من أجل ضمان تنمية مستدامة ومجتمع عادل ومواطن يعيش حياته بكرامة ورفاهية غير خائف على مستقبله ومستقبل أبنائه، ونرى ضرورة:

- اعتماد إستراتجية من خلال تبني إستراتيجية لمكافحة البطالة مثل خلق مناصب في كل سنة يتوافق مع عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز التكوين المهني.
- إعادة ترتيب بنود الميزانية العامة للدولة من حيث حجم النفقات، بحيث يحتل التعليم والبحث العلمي والصحة والإسكان وشبكة التأمين الاجتماعي الجزء الأعظم من الميزانية.
- اعتماد سياسة محافظة وواقعية في تقدير ميزانية الدولة والحد من عجزها السنوي وعدم الاعتماد على فوراق النفط السعرية، واستغلال مثل هذه الفوارق في دعم الاستثمار في التعليم والبحث العلمي والصحة والتنمية الاجتماعية.

7-5- معالجة البطالة مرتبطة بمكافحة الفساد:

يعتبر تفشي الفساد المالي والإداري وانخفاض مستوى الشفافية من أهم معوقات التنمية المستدامة في الجزائر حيث يرتب عليهما ضعف النمو الاقتصادي وتوزيع غير عادل للثروة وتمركزها في يد القلة وتزايد الفقر بالإضافة إلى هدر في أموال الدولة وتدن في كفاءتها، الأمر الذي ساهم في زعزعة الاستقرار والأمن الاجتماعيين. لذلك فان أي مشروع جاد للإصلاح لن يحالفه النجاح إذا لم يضع مواجهة الفساد على سلم أولوياته.

الفساد هو شكل من أشكال استغلال الثقة من أجل تحقيق مصالح شخصية، لذلك فان أحد أشكاله هو جرائم استغلال الوظيفة العامة والتعدي على المال العام. ويشكو القطاع العام من تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بأشكالها المختلفة من رشوة ومحسوبية واستغلال للمنصب بسبب تدن في الشفافية وضعف في أخلاقيات العمل وتسييس لعملية التوظيف وتمتع المسؤولين بصلاحيات واسعة في ظل ضعف الرقابة ووجود حماية سياسية ضد المساءلة وغياب المحاسبة والعقاب الرادع. وحيث تكون الأرباح الناجمة عن الفساد أكبر بكثير من المخاطر المحدودة التي يتحملها المفسدون فان ذلك يشجع الآخرون على الانضمام إلى قافلة الفساد.

لذا نرى بأن مقومات النجاح لأي إستراتيجية لمكافحة الفساد ومعالجة البطالة تتطلب الارتقاء بمستوى الشفافية في أجهزة الدولة ومؤسساتها وشركاتها ونزاهة الحكم ورشاده وحسن استثماره للموارد الوطنية وتنفيذه للسياسات الموضوعة، كما إن فعالية مثل هذه الإستراتيجية تتطلب بناء نظام نزاهة وطني يرتكز أساسا على وجود مؤسسات.وتفتقد الجزائر في الوقت الراهن إلى إستراتيجية لتفعيل دور هذه المؤسسات والممارسات والتشريعات المطلوب وجودها لتحقيق تقدم ملحوظ على صعيد الحد من ظاهرة الفساد.

ثالثا- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة

مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة... تحت غطاء اقتصاد السوق الاجتماعي[21]

1- الإشكالية:

الوفرة المالية الحالية ما العمل ؟ هل توجه إلى الاستهلاك أم للاستثمار؟ و أي استثمار؟ و ماهي الأولويات داخل كل قطاع؟ ماذا نعمل بأموال النفط ؟ ماهي حصة كل فرد من عائدات المحروقات ؟ هل بإمكاننا إنشاء مؤسسة مصغرة لكل أسرة ؟ و ماهو عدد الأسر في الجزائر ؟ ماهي أنوع المؤسسات التي يمكن خلقها ؟ و ماهي مجالات الاستثمار الممكنة ؟ و لماذا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

2- المؤسسات الصغيرة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجما لا يستهان به في اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة على السواء كما أنها كانت طريق النمو في معظم الدول المتقدمة الآن سواء في أمريكا أو اليابان أو حتى في بلدان إيطاليا أو المكسيك. وإن كانت التجربة في هذه البلدان مختلفة من حيث التطبيق عن تجربة البلدان الناشئة، ففي البلدان المتقدمة تلقى هذه المشروعات الدعم وسهولة الإجراءات من قبل الحكومات كما تجد الدعم أيضا من الصناعات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات مما أوجد نوعا من التكامل الرأسي أو الأفقي بين هذه المشروعات.

ولكن تجربة الدول الناشئ تعاني من مجموعة من المعوقات والتي يأتي على رأسها التمويل والتدريب والتسويق، وقد حظيت المؤسسات الصغيرة باهتمام البحوث والدراسات وكانت أحد أهم العلاجات المطروحة لعلاج مشكلتي الفقر والبطالة في معظم البلدان الناشئ.ومن هنا فإننا نطرح تصورا لتجربة نحسبها إيجابية لعلاج مشكلة البطالة من منظور وطني من خلال التمويل المجتمعي للمؤسسات الصغيرة.[22]

3- مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة... القابلية للتطبيق:

تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. وتؤكد تجارب العديد من الدول، مثل اليابان والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوربية والأسيوية، أن دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعية منها، قد حقق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بهذه الدول. فالصناعات الصغيرة والمتوسطة بطبيعتها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة أو تقنيات معقدة، مما يجعل تخصصها في مجال محدد والسيطرة عليه أمر في متناول اليد.

لاشك في أن دعم وتعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنجاز هذه الصناعات لأهدافها الرئيسية في مجال التوظيف واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، والحد من ظاهرة البطالة بين الشباب الهارب من الوطن، أمر يتطلب التعرف على واقع هذه المؤسسات الصغيرة من حيث الأدوار التي تؤديها والتحديات التي تواجهها والدروس المستفادة من ممارستها وتجاربها السابقة.

من هذا المنطلق نحاول من خلال هذا البحث إلقاء الضوء على بعض الجوانب النظرية والتطبيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمتها في التخفيف من حدة مشكلة البطالة، مع الاستفادة من الدروس المستوحاة من تجارب الدول الأخرى ذات الصلة والقابلة للتطبيق في الجزائر.[23]

4- الجديد في المشروع:

يتميز هذا المشروع عن كثير من المحاولات الأخرى لإنجاح المشروعات الصغيرة بأمرين أساسيين ألا وهما سهولة التمويل بما أن الجزائر تمر بمرحلة الوفرة المالية (وهي حتما ليس دائمة)وشمول وعمق التدريب.

5- مجالات النشاط الممكنة:

الاستثمار الاجتماعي، الفلاحي، السياحي، الصناعي، وقطاع الخدمات

5-1- الاستثمار الاجتماعي:

الاستثمار الاجتماعي تقوم به الدولة بحيث يتم إجراء تربصات دورية حول كيفية إنشاء وإدارة المؤسسات من الناحية القانونية و المالية في مختلف القطاعات... سيكون المشارك قادراً على:

- تقييم المخاطر المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التحليل الكمي و النوعي للمعلومات المتوفرة حول هذه المؤسسات؛
- استهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يتناسب مع استراتيجيات السوق
- التعرف على الاحتياجات المالية لهده المؤسسات؛
- تطبيق المفاهيم الرئيسة لتحليل مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة دراسة، التدفقات النقدية و تحليل الميزانيات؛
- التعرف على المشاريع القابلة للاستمرار و ذات الجدوى الاقتصادية المتميزة
- اكتساب مهارة الاستطلاع و التبوء بالمشاكل المتوقعة و محاولة وضع الحلول المسبقة لها.

هذا يعني بأن اهتمامنا يجب أن يكون متركزاً على الإنسان/المواطن أولاً، وعلى مصالح المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ثانياً، ومساهمة جميع الطبقات والقطاعات في معالجة البطالة وتنمية البلاد ثالثاً.

5-2- الاستثمار الفلاحي:

الدولة تمنح الاعتمادات و تقوم بدور الرقابة و الإشراف و تشمل مختلف الأعمال الزراعية انطلاقا من القيام بدراسة و مسح لهذا القطاع من اجل تحديد الأولويات وفقا إستراتيجية وطنية مدروسة و تبعا لاحتياجات السوق الوطنية و المتطلبات الدولية في ظل قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

إعطاء الشباب أراضي زراعية لحل مشكلة البطالة وتحقيق الهدف المطلوب, فهو مشروع مهم لكنه يحتاج من الحكومة الاهتمام ومعالجة المشكلات التي قد تعترض المشروع و حل مشاكل تمويل عملية الإنتاج خاصة في ظل ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات ومكونات الإنتاج الزراعي ومواجهة عقبة التسويق؛

5-3- الاستثمار الصناعي:

الدولة تمنح الاعتمادات و تقوم بدور الرقابة و الإشراف و تشمل باستخدام المواد الأولية المتاحة المتوفرة... الحرف... الصناعات التحويلية أما فيما يتعلق ببرامج المشروعات الصغيرة والحرفية ومشروعات الأسر المنتجة فإنها مشروعات واعدة, وان كانت قد تعاني من مشكل عدم القدرة علي تسويق منتجاتها, وإذا كانت هذه المشروعات هي الأقدر علي حل مشكلة البطالة باعتبارها مشروعات كثيفة العمالة وقد نجحت حالات الصين والهند وغيرها من الدول الأوروبية في مواجهة مشكلتي نقص النمو والبطالة.

5-4- الاستثمار في القطاع السياحي:

الدولة تمنح الاعتمادات و تقوم بدور الرقابة و الإشراف...

5-5- الاستثمار في قطاع الخدمات:

الدولة تمنح الاعتماد و تقوم بدور الرقابة و الإشراف. هنا يجب الاستثمار في المشاريع التي يمكن أن تقدم خدمات لباقي المؤسسات في القطاعات الأخرى...بمعنى أن خلق و إنشاء المؤسسات لا يتم بصفة عشوائية.

6- كيفية اختيار المشاريع الاستثمارية:

ينبغي ترتيبها حسب إستراتيجية وطنية مدروسة و يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار مايلي:

- التوزيع الجغرافي؛

- تشمل جميع القطاعات المختلفة بهدف تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي أولا ثم التصدير ؛
- الدولة هي التي تحدد الأولويات و كيفية التمويل.

7 - الفرضيات و الأهداف :

- استغلال الوفرة المالية الحالية.
- خلق اقتصاد بديل للمحروقات و بناء نواة معلوماتية متوسطية تدعم الشركات المتوسطة و الصغيرة في إدارة أعمالها البيئية.
- دعم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تحسين قدرتها على المنافسة عن طريق تبني الممارسات والسياسات البيئية المعروفة بلستعمال المعلومات التكنولوجية مطورة حديثا و ذلك عبر الانترنت.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي .
- التقليل من الواردات و تنمية الصادرات خارج المحروقات.
- القضاء على البطالة بحيث كل مؤسسة بها عد معتبر من أرباب العمل و العمال.
- محاربة الفقر.

8- الشكل القانوني :

ينبغي إعداد نموذج موحد لكل شكل من الأشكال المتجانسة من المؤسسات من حيث الشكل القانوني و ما يرفقها من الإجراءات التي تضبط الممارسات بحيث يتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها، مثل الصفة القانونية، طبيعة النشاط، القطاع، الحجم، رأس المال.وتحديد الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في مراحلها المختلفة مرحلة التأسيس، التشغيل و الاستثمار .

9- الضرائب

ينبغي فرض و اقتطاع ضريبة وحيدة، ولا يمكن اعتماد طريقة الإعفاء الضريبي.

10- لماذا المؤسسات الصغيرة ؟

تلعب المؤسسات الصغيرة دورا مهما ورئيسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم وتمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو الناشئة، وتولي دولا عديدة

اهتماما خاصا بها، فعلى سبيل المثال الهند تعد الصناعات الصغيرة مفتاح التنمية وقد أولتها الدولة دعما متميزا حتىأطلق عليها بالابن المدلل للحكومة.

وفيما يلي أهم المنافع للمؤسسات الصغيرة :

- توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة.
- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي.
- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.
- تعظيم الاستفادة من الخامات المحلية.
- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية السكانية لكونها تتسم بالمرونة في التوطن.
- استخدام التكنولوجية.
- المساهمة في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواءا بالمواد الأولية أو الاحتياطية.
- نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.

11 - تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

التمويل يتم انطلاقا من الوفرة المالية الحالية و هذا يعني أن الأموال متوفرة وبالتالي إمكانية الانطلاق الفعلي في المشروع حاليا.أو

التمويل يتم عن طريق التخصيص من عائدات البترول الناتجة عن أكثر من 50 دولار للبرميل الواحد بما أن السعر المرجعي لإعداد الميزانية هو 37 دولار.

المساهمة الأسرية أو الفردية من دينار رمزي إلى.. بمعنى الحصص مفتوحة...

استغلال أموال الزكاة:فللبطالة تعبر عن معنى من معاني الفقر لان الفقر في حياتنا المعاصرة هو البطالة،ليس فقط لأن البطالة تؤدي إلى الفقر ، بل حتى في الحالات التي يتوافر على الفرد الموارد التي تخرجه من حالة الفقر المدقع يبقى للبطالة معنى من أهم معاني الفقر في حياة المجتمعات اليوم.

والزكاة تتصف بالفقر الدائم أو المؤقت (عدا العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم) وذلك كان ملائماً أن تتوجه الزكاة الهوم لتمثل سياسة اقتصادية للقضاء على البطالة واستهداف معايير ومؤشرات كلية لتحقيق هذا الغرض.

ومن بين معالم السياسة الاقتصادية التي تقوم على جعل الزكاة أداة لمعالجة البطالة،فانه ينبغي أن تقوم هذه السياسة على جعل موارد الزكاة أداة لتوليد فرص العمل التي تؤدي إلى معالجة مشكلة البطالة، ومعالجة هذه الظاهرة الاجتماعية التي تهدد السلام الاجتماعي واستقرار حياة المجتمعات المعاصرة، بهدف القضاء على الفقر بكل صوره وأشكاله. ويجب أن يعتمد في ذلك على تكوين هيئة استثمارية تشرف على توجيه أموال الزكاة نحو إنشاء المؤسسات التي تخلق الفرص الوظيفية في المجتمع، بحيث يستفيد منها العاطلون عن العمل بمعايير وشروط وإجراءات تحقق الهدف الأساسي وهو القضاء على الفقر والتخفيف من البطالة. [24]

خاتمة الدراسة:

يجب القيام بإجراءات عاجلة لمعالجة مشكلة البطالة وأهمها ما يلي:

- يعتبر تفشي الفساد المالي والإداري وانخفاض مستوى الشفافية من أهم معوقات التنمية المستدامة في وطننا حيث يرتب عليهما ضعف النمو الاقتصادي وتوزيع غير عادل للثروة وتمركزها في يد القلة وتزايد الفقر، بالإضافة إلى هدر في أموال الدولة وتدن في كفاءتها، الأمر الذي ساهم في زعزعة الاستقرار والأمن الاجتماعيين. لذلك فان أي مشروع جاد للإصلاح لن يحالفه النجاح إذا لم يضع مواجهة الفساد والمفسدين على سلم أولوياته.
- اعتماد إستراتجية من خلال تبني إستراتيجية لمكافحة البطالة مثل خلق مناصب في كل سنة يتوافق مع عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز التكوين المهني.
- ينبغي العمل على تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.
- توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين والتوسع في مشروعات الضمان الاجتماعي.
- دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي ليأخذ دوره في عملية التحول نحو اقتصاد السوق.
- التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب والتعليم المستمر بمختلف الصناعات والمهن.
- خلق فرص عمل منتجة من خلال زيادة حجم الاستثمارات بشكل متوازن في مختلف القطاعات.
- الارتقاء بمستوى التعليم و الصحة والرعاية الاجتماعية.
- إصدار القوانين التي تضبط عملية جذب اليد العاملة الأجنبية.
- خلق صناعة سياحية، فالجزائر تزخر بالمواقع السياحية المختلفة.

الحواشي والإحالات:

[1] احمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية، مشكلة البطالة في المنطقة العربية هي الأسوأ في العالم، مؤتمر خصص لبحث أزمة البطالة في العالم العربي في القاهرة الاثنين 17 مارس2008

[2] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد،ص:.62

[3] Malek ben nabi, pour changer l'Algérie.op.cit, p:113.

[4] دادي ناصر عدون، شعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي و العولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

[5] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص: 78.

[6] لعوسات جمال الدين، مرجع سابق، ص: 32.

[7] أنظر: دادي ناصر عدون، شعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي و العولمة الغربية، مرجع سابق

[8] مالك بن نبي، بين الرشد والتيه، دمشق: دار الفكر،ص: .[2] 177

[9] نقس المرجع السابق، ص: 72.

[10] ميمون الرحماني، دور المؤسسات المالية والتجارية الدولية في تدمير الخدمات العمومية، نص مداخلة ندوة الدار البيضاء سبتمبر2006

[11] شعيب شنوف، مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات في ظل المعادلة الدولية،كتاب قيد النشر

[12] نادرة وهدان مديرة مركز التخطيط الاجتماعي، مصر.

[13] مختار شعيب، الأبواب المغلقة في أزمة البطالة تحقيق ، الأهرام الاقتصادي، العدد 1960،31 جويلية 2006، القاهرة

[14] Voir: www.ons.dz /EMPLOI & CHÔMAGE au 4ème TR. 2010

[15] الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة،السعودية،مقال من الانترنت 28 أفريل 2009

[16] Voir:www.ons.dz

[17] Voir: www.ons.dz et, المصدر: المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر

[18] http://www.dgfp.gov.dz/ar/stat.asp

[19] شعيب شنوف، مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات في ظل المعادلة الدولية،قيد النشر

[20] *شعيب شنوف*، التعليم العالي و سوق العمل،جامعة البليدة، ندوة حول الاصطلاحات الجامعية في الجزائر،الاتحاد العام للعمال الجزائريين، أيام 12-13-جويلية2010

[21] شعيب شنوف، مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، مرجع سابق

[22] عبد العزيز مخيمر، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية،الناشر:المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2000

[23] عبد العزيز مخيمر، المرجع السابق

[24] ورقة مقدمة إلى ندوة "حول استطلاع آفاق المستقبل: مؤسسات الزكاة واستيعاب متغيرات القرن الحادي والعشرين " الكويت أكتوبر 1998

المصادر والمراجع:

محمد أحمد عمر بابكر، معالجة فائض العمالة في السودان،بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد،، جامعة أم درمان الإسلامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد 2000م

معن عاقل،أساليب معالجة مشكلة البطالة في الوطن العربي... النموذج المصري، لا روتين، لا ضمانات تقليدية وتكاليف تأسيس رمزية،الاثنين 2005/4/4م

رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت عالم المعرفة 1997م.

عبد العزيز مخيمر، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية،الناشر:المنظمة العربية للتنمية الإدارية

دادي ناصر عدون، شعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي و العولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

جورج قرم، التنمية البشرية، المؤتمر العربي الأول لمنتدى التنمية البشرية، القاهرة، 24-26 فبراير2003

دراسات و مقالات ذات صلة :

حايف شيراز و بركان دليلة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر، دراسة خاصة لولاية بسكرة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة نوفمبر 2011

عبد الرزاق حميدي و عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة، مع الإشارة لبعض التجارب العالمية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة نوفمبر 2011

شهلة قدري و حليمة السعدية قريشي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة نوفمبر 2011،

منظمة العمل العربي دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة،بيروت سنة 2009

السعيد بريبش،مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التمنية الاقتصادية والاجتماعية، مقال منشور بجملة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، سنة 2007

تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002،

محمد شريف بشير، مِنَ الكم إلى الإنسان، مقال،جامعة بترا،ماليزيا.

عبد الكريم حمودي، تقرير التنمية البشرية: العرب في المؤخرة.

شفيق الأشقر، حول إستراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية.

باسم عبد الهادي حسن، مشكلة البطالة من اكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية

ميمون الرحماني، دور المؤسسات المالية والتجارية الدولية في تدمير الخدمات العمومية، نص مداخلة ندوة الدار البيضاء سبتمبر 2006.